

جوانب من الصراع الفكري

فى بلاد شنقيط خلال القرن الثانى عشر (18م)

ددود ولد عبد الله ولد الهاشم

أستاذ التاريخ الحديث

جامعة نواكشوط

كان الحوار بين الفقهاء والائمة، ببلاد شنقيط خلال القرن الحادى عشر (17م) نقاشا حادا بسبب الاختلاف الشديد فى المنطلقات، والتفاوت بين فى الزاد الثقافى وأيضا - ربما - فى النفوذ السياسى والاجتماعى، مع اختلاف الظروف فى منطقة «آدرار، عنها فى منطقة القبلة» .

كما أن الفقهاء قد تسلحوا فى هذا الحوار بعلم الكلام . وهو ما قد يكون راجعا إلى وجود علاقة ما بين تجدد الحاجة إلى علم العقائد، لقمع الاتجاهات الباطنية، وتقوية سلطان الفقهاء على جمهور العامة، عن طريق حمل هذا الجمهور على حفظ المختصرات العقديّة، التى أصبحت تؤخذ وتحفظ كالأوراد مع فارق بسيط، وهو أن أخذ هذه المختصرات لا يتشوف إلى الترقى فى مدارج الكمال، بل قصاره أن لا يتردى فى درك الكفر والحرام .

وقد استتب الأمر - فى مبتدأ القرن الثانى عشر وأواسطه - للتيار الفقهى . فازدهرت الدراسات الفقهية والكلامية، وأصبح لشيخ المحاضر الكبرى، من أمثال المختار بن بونا، نفوذ كبير بين القبائل وعند الحكام⁽¹⁾ .

غير أن هذا لا يعنى أن تيار علم الباطن قد أمحى كلياً . بل إنه على العكس

(1) امتد النفوذ السياسى للمختار بن بونا الجكنى إلى منطقة السودان، حيث كان الإمام الفتوى عبد القادر يجله كما يفهم من وثيقة أوردها موسى كمرأ: فى كتابه: زهور البساتين، مخطوط، (محفوظ بالمعهد الأساسى لإفريقيا الغربية (IFAN) بديكار. الدفتر رقم 14) .

من ذلك، كان يسرى بهدرء، لكن بصورة أعمق. ومن مميزات هذا التوجه الصوفى الجديد، ابتعاد أصحابه عن السياسة وما يرتبط بها من دعوات الإصلاح السياسى والاجتماعى العام. كما أن أقطاب التصوف بالبلاد لهذا العهد كانوا - فى نفس الوقت - علماء متمكنين. فانتشرت الطريقة الشاذلية الناصرية فى أوساط المتعلمين. وساعد على ذلك أن شيوخ الطريقة الناصرية كانوا - إلى جانب البعد الصوفى - فقهاء، كما كانوا ينتقون مريديهم، فلا يعطون الأوراد إلا لمن أطمأنوا إلى علمه وورعه. وكانوا يلقون أورادهم وأحوالهم الصوفية فى غلالة من التكتم والتصون، بحيث لا تثير ردود فعل معاكسة من قبل الفقهاء. لذلك امتازت الساحة الفكرية - فى مبتدأ القرن الثانى عشر وأواسطه - بالهدوء النسبى قبل الزوبعة التى أثارها محمد المجيدى بدعوته التى أذكت الصراع الفكرى من جديد.

أولاً: تجدد الصراع الفكرى:

لقد كان السجال الذى دار بين الفقهاء، والأئمة، أصحاب التيار الإلهامى جزءاً من صراع عام شمل المناحى السياسية والاجتماعية وغيرها. أما الجدل الناتج عن ظهور مقالات المجيدى، فقد كان ذا طابع فكرى بالأساس. فلم تكن للمجيدى مطامح سياسية كالتى كانت لناصر الدين فى «القبلة»، والإمام المجذوب فى «أطار».

وكانت لمحمد بن حبيب الله المجيدى رحلات إلى فاس حيث اتصل بالسلطان محمد بن عبد الله وشارك فى المناظرات التى كان هذا السلطان يجمع لها الفقهاء ويوجهها صوب المواضيع التى كانت تشغل بال الأمة الإسلامية فى ذلك العصر مثل قضايا الإصلاح الدينى والوهابية ومكانة فقه الفروع⁽¹⁾. واتصل المجيدى مدة إقامته برجال الدولة والفكر مثل حمدون بن الحاج⁽²⁾ ومشائخ

(1) م. الأخضر، الحياة الأدبية فى المغرب على عهد الدولة العلوية (1075 - 1311) - /1664 (1894)، دار الرشاد، الدار البيضاء، 1977، ص: 270.

(2) توجد أصداء لهذه الصلوات فى: ديوان حمدون بن الحاج المرادى السلمى، خ.ع. بالرباط، تحت رقم د 383 (مخطوط).

الصوفية مثل عبد الوهاب التازي⁽¹⁾ وأحمد بن إدريس. ولاشك أن هذه المناظرات والصلوات قد ساهمت في توجه ابن حبيب الله إلى المنحى العقدي الذي آمن به ودعا إليه علماء قومه فاستجاب له قليل منهم وأكثرهم بدعوه.

أ- المجيدري ومذهبه الجديد:

يجب أن نوضح أن الرجل نفسه لم يكن يعتبر أنه صاحب مذهب، بل كانت دعوته صرخة ضد التمذهب، سواء في الفقه أو في العقيدة.

1- في العقيدة:

لقد إمتاز العصر الذي ظهر فيه المجيدري بانتشار علم الكلام الأشعري في الصحراء شنقيط بصورة ليس لها سابق مثيل. ومع ذلك، أو - ربما - بسببه، تكونت لدى المجيدري قناعة راسخة بهشاشة علم الكلام لإثبات العقيدة، سواء من الناحية المبدئية أو من الناحية الاجرائية التفصيلية. فمن حيث المبدأ يتساءل المجيدري: «قولكم: النظر أول واجب على المكلف، بم أوجبتموه؟ فإن أوجبتموه بالعقل فقد فعلتم ما عبتم به المعتزلة من تحكيم العقل. وإن أوجبتموه بالنقل كما صرح به المقرئ⁽²⁾ في قوله:

وجاء في القرآن والأخبار حث على الذكر والاعتبار
وهو على وجوبه قد دلى

فقد جاء الدور. فإن النظر واجب بالنقل والنقل لا يثبت إلا بالنظر. فمن قال لا

(1) ع. الاهل، «نبذة يسيرة في ترجمة سيدي أحمد بن إدريس رضى الله عنه، ضمن كتاب. مجموعة أحزاب وأوراد ورسائل، تأليف: أحمد ابن إدريس الحسلي المغربي، ط2، بيروت والخرطوم، 1988، ص ص:

(2) أحمد بن محمد المقرئ، ت: 1041 - 1732. انظر ترجمته في شجرة النور الزكية، ص: 300. والأبيات من منظومة: إضاءة الدجنة في اعتقاد أهل السنة. وسبق أن ذكرنا ظروف ورود هذا الكتاب إلى بلاد شنقيط على يد عبد الله البوحسنى وشرح ابن الاعمش له مما يظهر أهميته بالنسبة لمدرسة علم الكلام.

أنظر حتى توجبوه على فلا توجبونه عليه إلا بالنقل وحينئذ، فنقل إما أن يكون قد ثبت أولاً. فإن ثبت فأثبتتوبه أيضاً صفات التأثير وغيرها، ولا حاجة حينئذ إلى النظر للإستغناء عنه بالنقل. وإن لم يكن النقل قد ثبت فالنظر إلى الآن لم يثبت لأن أساسه غير ثابت .

ويعتبر المجيدري أن تحكيم العقل في مباحث الاعتقاد طعن في النبوة لأنه «إما أن يكون العقل يوصل إلى معرفة الله وإثبات وحدانيته وعلمه وقدره أولاً. فإن كان يوصل إلى ذلك - ومن عرف الله تعالى لا يخلد في النار - فقد صار بعث الرسل عبثاً نعوذ بالله من اعتقاد ذلك. وإن كان لا يوصل إلى الله فأى فائدة حينئذ إلا التعب والاضلال والضلال؟»⁽¹⁾ وإلى هذه الاعتراضات المبدئية أضاف المجيدري استشكالات تفصيلية حول بعض المفاهيم الكلامية وما قد تؤدي إليه من تناقض ذاتي أو تطاول على مسلمات الإيمان. ومن هذه القضايا مفهوم التعلق⁽²⁾ والوجود والعدم من حيث علاقتهما بالذات⁽³⁾، وغير ذلك من المقولات. ويخلص المجيدري في نهاية أسئلته هذه إلى «أن العقول لا مدخل لها في الشريعة إلا من جهة قبولها والإيمان بها، لا غير»⁽⁴⁾ واعتبر أن ما قاله أهل الكلام من أن الواجب من صفاته تعالى ثلاثة عشر منها ست سلبيات ومنها سبع يقال لها المعاني أو عشرون باعتبار الوجود والمعنويات، بدعة لأنه «لم يرو عنه ﷺ ولا عن أصحابه رضى الله عنهم»⁽⁵⁾ بل ينبغي وصف الله بكل صفة وصف بها نفسه في كلامه أو وصفه بها رسوله أو رسول ما. «وإذا كان ظاهرها مستحيلاً كما في قوله تعالى: «على العرش استوى»⁽⁶⁾ وهو معكم»⁽⁷⁾ (...) فأمن به ناوياً المراد عنده اللائق

(1) من أسئلة المجيدري، كما أوردها ع. بن الفاضل في رسالته تحفة التابع (مخطوط).

(2) أى تعلق إرادة الله بما هو ممكن عقلاً فقط.

(3) أى هل الوجود عين الذات أم صفة من صفاتها.

(4) عن تحفة التابع.

(5) م. المجيدري، مبين الصراط المستقيم (مخطوط).

(6) سورة طه، الآية: 5.

(7) سورة الحديد، الآية: 4.

بجلاله ولا تؤول⁽¹⁾، ..

وكما رفض المجيدري مذهب الأشعري في علم الكلام، كانت له كذلك اعتراضات على المتداول بين قومه من الفقه وأصوله.

2- في الفقه:

رفض المجيدري مبدأ التعمدب في الفقه. وشنع على من يمدح الخلاف ويقول: «كل مجتهد في الفروع مصيب، والاختلاف بين العلماء رحمة، ومن قلد عالما لقي الله سالما»، معتبرا هذه المأثورات مناقضة لصريح النص القرآني، وخاطب علماء عصره بنبرة لا تخلو من حدة «وأما تعصبكم في فروع الدين وحملكم الناس على مذهب واحد فهو الذي لا يقبله الله منكم ولا يحملكم عليه إلا محض التعصب والتحاسد. ولو أن الشافعي وأبا حنيفة ومالكا وأحمد أحياء يرزقون لشددوا النكير عليكم وتبرأوا منكم فيما تفعلون، وفي أسئلته كثير من هذه الاستشكالات مثل استغرابه «تحريم الانتقال من مذهب إلى مذهب، بل ما وجه تحريم تقليد الأئمة الأربعة دفعة واحدة، فيقلد هذا في مسألة وتقلد هذا في أخرى. فإن قاتم المصيب منهم واحد وغيره مخطئون فعينوا لنا هذا الرأي الذي أتباع غيره ضالون وآتوا بحجة صحيحة على إصابته وخطأ غيره، فإن قاتم كلهم مصيبون...» فكيف يحرم الانتقال من صواب إلى صواب والجمع بين صواب وصواب؟، واستشكل المجيدري أمورا من علم أصول الفقه كما صاغها ابن السبكي في جمع الجوامع⁽²⁾، مثل القول بنسخ القرآن للحديث، ونسخ القرآن والحديث قياسا، والظعن في عدالة بعض الصحابة... الخ.

ومن حسن الصدق العثور أخيرا في مكتبة أهلية على مؤلف غير كامل

(1) مبين الصراط المستقيم (مخطوط).

(2) السبكي (عبد الوهاب بن علي، تاج الدين) ت: 771-1370. من كبار علماء عصره كآبيه. من أشهر كتبه: جمع الجوامع في الأصول، انظر ترجمته في فهرس الفهارس، ج2، ص. ص: 1037 - 1038.

حاول المجيدري فيه تطبيق ما يدعو إليه على الأحكام الفقهية، وعنوان هذا الكتاب: مبين الصراط المستقيم⁽¹⁾. وينطلق المجيدري في كتابه هذا من أن «اللازم لمريد السلامة أن يمشى، ويمشى غيره على ما يأمن ما المشى وإلا مشاء عليه من الملامة، وهو الأخذ بقوله تعالى وقول نبيه محمد ﷺ أو «لا أدري» إذا لم يدر النص، فهو أولى بالسلامة (...). (لأن) العقل لا مدخل له في الشريعة في كثرة ولا قلة».

وكأنه يعلم أن معارضية سيردون عليه بالحديث المتفق عليه: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد فأخطأ فله أجر واحد»، فيرد هذا الاعتراض مبينا أن الاجتهاد الصحيح هو: «بذل الوسع في طلب الدليل، وإصابتك مصادفته، وخطوك عدمها، في كثير أو قليل. فإذا صادف الدليل فله أجر التعب والمصادفة، وإذا لم يصادفه فله أجر التعب فقط».

وينطلق المجيدري في بناء الأحكام من مفهوم اليسر، موضحا جانب الطرافة في مشروعه الفقهي «إنه ظهر لى في معنى يسر الدين ما لم أر أحداً لعمومه كل دعامة وناقلة بينة، بل إنما يبينون ما كان رسول الله ﷺ في أمر عينه، وذلك تبيينه فيه عن غيره أى كاف»⁽²⁾.

ويذكر المجيدري مصادره، مبينا أنها محصورة في القرآن وما رواه الستة ومؤلفو كتب التفسير من صحاح الحديث، فإن لم يجد قرآنا ولا حديثا صحيحا توقف قائلا: «لا أدري».

خصص المجيدري الباب الأول من هذا الكتاب لشرح مفهومي اليسر والعسر في الشريعة. وخصص الباب الثانى لمباحث في علم التوحيد لا تختلف عما سبق أن أوردناه. ثم خُص في الباب الثالث إلى المباحث الفقهية. ولم يعثر حتى الآن

(1) حقق تحقيقاً أولياً ضمن مذكرة للاجازة من إعداد الطالبة آمنة بنت عبد الوهاب، كلية الآداب - نواكشوط، 89 - 1990.

(2) م. المجيدري، مبين الصراط المستقيم.

إلا على الفصل الأول حول الوضوء. وقد يكون ما بقى من الكتاب ضاع، كما قد يكون المؤلف توفي قبل إكماله، وعلى كل ففى هذا الفصل ما يكفى لإعطاء فكرة عن منهج الرجل فى تناول القضايا الفقهية.

والملاحظ أنه كان منسجما مع مقدماته ومع منظومته الفكرية العامة، فلم يلتفت إلى كتب الفروع المتداولة من أمهات ومختصرات، بل إكتفى بإيراد الآيات والحديث حيث وجدا، معتبرا ذلك كافيا فى إقرار الحكم، أما حيث لم يوجد نص من هذين المصدرين فلا مجال عنده لإصدار الأحكام، مما اقتضى منه رد أحكام اعتبرها غير مؤسسة على قاعدة مكينة. ومن أمثلة ذلك القول بوجود النية المعينة عند الشروع فى الوضوء.

فاعتبر المجيدرى من باب العسر قول بعض العلماء «إن النية فى الوضوء تجب فينوى عند الشروع فى الفرض الأول رفع الحدث أو الفرضية أو استباحة الممنوع. والله تعالى لم يذكر فيه ولا فى الغسل ولا فى التيمم وجوب النية، والنسيان عليه تعالى مستحيل، ونبىه محمد ﷺ لم يذكرها وهو مأمور بالتبليغ». ولا يعنى هذا أن المجيدرى ينفى وجوب النية أصلا، بل هو يراها واجبة لكن موضوعه هو امتثال الأمر بالوضوء قبل الصلاة، حيث يرى أنها تكفى المصلى «ولو لم ينو رفع الحدث ولا الفرضية ولا استباحة الممنوع»⁽¹⁾ ولا يتحرج المجيدرى فى الاستشهاد بمصادر من خارج المذهب المالكى، فيورد أن النية «قال بعدم وجوبها فى الوضوء قبلى أبو حنيفة ولو كان لها أصل فى الحديث لذكره ابن حجر، ثم يعمم نتيجة حكمه فى هذا المبحث لتشمل «نية الغسل والتيمم والصلاة والزكاة والصوم والحج وكل عبادة، فاللازم فى كل ذلك أن يراد به وجه الله تعالى من غير قصد نفع ولا دفع إلا ما ورد فى آية أو حديث أن ينويه فينويه».

وعلى هذا المنوال السجالي سار المجيدرى فى هذا الباب آخذا على الفقهاء

(1) م. المجيدرى، مبين الصراط المستقيم، م.س.

حدهم جبهة المتوضى بعدد من الأصابع، لا يغسل ما زاد عليه، ونهيههم عن إطالة الغرة، وقولهم أن المضمضة والاستنشاق والاستنثار، سنة لا يعيد تاركها، وقولهم بوجوب غسل اليدين قبل إدخالهما في إناء الوضوء، ولو كانتا نظيفتين، تعبداً.

وللمجيدري فتاوى أخرى - لاسيما في العبادات - اعتمد فيها غالباً الأخذ من الحديث، كما أبطل أحكاماً من مشهور المذهب المالكي اعتبر أدلتها واهية، حتى قال معارضوه من الفقهاء إنه قد أبطل الفقه،⁽¹⁾.

واعتقد بعض المعاصرين أن المجيدري تأثر أثناء حجه بالمذهب الوهابي، فأصبح سلفياً على نهج ابن تيمية وابن عبد الوهاب⁽²⁾. والواقع أن ثمة تشابهاً كبيراً بين دعوة المجيدري وما دعا إليه ابن عبد الوهاب وابن تيمية قبله، من ضرورة العودة إلى الكتاب والسنة وإطراح البدع المستحدثة. غير أن الفرق الكبير بين الدعوتين هو معاداة ابن عبد الوهاب للتصوف وأهله، بينما كان المجيدري شيخاً صوفياً.

3- في التصوف:

سبق للمجيدري أن سلك طريق القوم بأخذ الطريقة الناصرية في بلده قبل أن يتلقى أوراد عبد العزيز الدباغ على يد شيخه عبد الوهاب التازي بفاس.

ويبدو هذا البعد الصوفي الباطني واضحاً في آرائه الكلامية والفقهيّة، رغم طابعها السلفي الصارم.

ف عند حديثه عن المتشابهة في القرآن يذكر أن فواتح السور مثل: «الم، ص، المر، كهيعص، لا يعرف معناها إلا بفتح إلهي أو إلقاء ملك للإلهام أو بالنظر في اللوح المحفوظ أو غير ذلك. قال أكابر الصوفية: لا يكون الولي قطباً حتى يعرف معناها كلها. فمن لم يفتح الله عليه بمعرفة معناها فلا يجوز له أن يخطب فيها خطب

(1) ع. بن الفاضل، نصره الوارث (مخطوط).

(2) خ. النحوي، المنارة والرباط، ص: 196.

عشواء فيقول في كتاب الله برأيه⁽¹⁾، ثم يصرح أنه ينقل من الاحياء . غير أن المرجع الأساسي للمجيدري في هذا المجال، هو - فيما يبدو لنا - محيي الدين ابن عربي الحاتمي⁽²⁾. فهو ينقل عنه في مواضع مختلفة في كتاب مبين الصراط المستقيم؛ دون أن يبحث عن أدلته من الكتاب والحديث كما يفعل مع غيره من العلماء. بل يصل به الامر إلى حد البحث له عن المسوغات فيما خالف صريح النص القرآني، مثل قول الحاتمي إن أبواب النار ثمانية، فيجيب المجيدري ولا يخالف ما في الآية لأن الآية لم تذكرها بالحصص، بل أخبرت أن لها سبعة ويمكن أن هناك غيرها سكت عنه⁽³⁾ إنه لا يلزم ابن عربي بقول «لا أدري، فيما سكت عنه القرآن والحديث. بل إنه يبحث له عن أحسن المخارج. وفي ذلك من التأدب ما لا نرى المجيدري التزمه تجاه أي من العلماء عدا الشيخ الأكبر.

وهناك قصة تروى شائعة، وهي أن المجيدري تحدى عبد الله بن الفاضل الباركلي اليعقوبي، وهو من أكبر العلماء في عصره، ومن أكثرهم معارضة لاطروحاته الجديدة، تحده أن يأتي بدليل من القرآن يثبت أن فرعون من أهل النار. وتضيف القصة أن الشيخ ابن الفاضل قد أرقه هذا السؤال ليال متواليات، فسألته أخته وكانت من نوابغ النساء، عن مبعث قلقه، فذكر سؤال المجيدري فذكرته بأية «إن فرعون لعال في الأرض وإنه لمن المسرفين»⁽⁴⁾ وآية: «إن المسرفين هم أصحاب النار»⁽⁵⁾ فطرب الأخ لما ظهر من نبوغ أخته طرباً شديداً. وتمضى القصة لتضيف أن أخت ابن الفاضل استقتت الجواب من الفقيه حرمة بن عبد الجليل⁽⁶⁾. غير أن ما يهمنا من الحكاية هو سؤال المجيدري في حد ذاته لأنه

(1) م. المجيدري، الاسئلة، نقلا عن ع. بن الفاضل، تحفة التابع، (مخطوط).

(2) هو محمد بن علي الحاتمي، محيي الدين ويعرف بالشيخ الأكبر، ت: 638 - 1240، أكبر متصوفة عصره وأغزرهم إنتاجاً. من أشهر مؤلفاته: الفتوحات المكية، وفصوص الحكم، وغيرها.

(3) م. المجيدري، مبين الصراط المستقيم، م. س.

(4) السورة: 10، الآية: 83. (5) السورة: 40، الآية: 43.

(6) انظر مقدمة ديوان حرمة بن عبد الجليل، تحقيق: محمد بن ولد التجاني المدرسة العليا، نواكشوط، 1986.

يثير إحدى الدقائق من الإشكالات التي أثارها ابن عربي وأثارت عليه كثيرا من الاعتراضات، ألا وهي قضية مصير فرعون. فقد كان ابن عربي الحانئ يقول بثبوت إيمان فرعون ويحكم بنجاته روحا وبدنا، منطلقا من قراءة خاصة للآيات القرآنية الواردة في الموضوع، معتبرا أن فرعون «آمن بالذي أمنت به بنو إسرائيل على التيقن بالنجاة فكان كما تيقن، لكن على غير الصورة التي أراد، فنجاه الله من عذاب الآخرة في نفسه ونجى بدنه (...) هذا هو الظاهر الذي ورد به القرآن⁽¹⁾. وإن في طرح المجيدري لمثل هذا السؤال لدليل على مدى تأثره بفكر صاحب الفتوحات المكية.

وهناك إشارات أخرى كثيرة تبرز أن ظاهرية المجيدري إنما تحف وراءها عمقا باطنيا بعيد الغور، لا يومئ إليه الرجل إلا لماما. فكأنه يعتبره من المضطربين به على غير أهله. ورأينا أنه قد اتخذ من المنهج «السلفي» سلاحا يواجه به الفقهاء بعد أن اتخذ هؤلاء من علم الكلام سلاحا يواجهون به أصحاب المشارب الباطنية. فبدت السجالات جدلا بين أنصار علم الكلام والداعين إلى مذهب السلف، بينما كانت في حقيقتها - حسبما نرى - امتدادا للصراع بين الفقهاء والمتصوفة. ولم يصلنا من أصداء هذا الصراع الفكري إلا بضع شذرات. لكنها تكفي - فيما نحسب - لإعطاء صورة عن هذه الحلقة الغامضة من تاريخ الحياة العقلية في الصحراء الشنقيطية، وتأثير المجيدري ودعوته على هذا الصعيد.

ب- أصداء دعوة ابن حب الله المجيدري:

كان المختار بن بونا من أكبر شيوخ المجيدري. وذكرنا من قبل أن ابن بونا هذا كان عميدا للمدرسة الكلامية، وكان له مؤلف متحفظ من شيوخ التصوف في عصره، كما يفهم من تعريفه بالشيخ سيدى المختار الكنتى الكبير فى أبيات مشهوره. فلا غرو إن كان ابن بونا هذا فى طليعة المتصدين للمجيدري ومذهبه:

(1) م. بن عربي، فصوص الحكم، ص: 214. كنموذج لاعتراض بعض الفقهاء على هذه النقطة وغيرها من مقولات الشيخ الأكبر. راجع: 1. القاعى تنبيه الغبى إلى تكفير ابن عربي، ص: 127 وما بعدها.

1- موقف المختار بن بونا الجكنى و، محضرته، :

يذكر صاحب الوسيط⁽¹⁾... أن ابن بونا الجكنى لما ظهر، انتشر ذكره في ذلك الإقليم فصارت الناس تتشال إليه من كل جهة، وأرى الناس الطريق النافعة في التعليم، على أنه وجد العلوم لذلك العصر حية. وكان من أجل قبائل الزوايا، في العلم قبيلة «إديقب، خصوصا في علم العربية فاستجلبوه إليهم، ليأخذوا عنه علم النحو والكلام، وكان لا يجارى فيهما، فأقام عندهم برهة فوقع بينه وبينهم مناظرات آلت إلى الشقاق وكان المناضل له حقيقة أكبر تلامذته محمد بن حبيب الله المعروف بالمجيدري، والملاحظ أن موقف ابن بونا من المجيدري اختلطت فيه عاطفة المتكلم السنى المعروف بتصديه للبدع⁽²⁾، من جهة، وعاطفة الشيخ عندما يحس أن أعز تلاميذه يعقونه، لاسيما بعد أن انضم إلى المجيدري كثير من شعراء قبيلته المشهورين مثل المأمون بن الصوفى (ت: 1235 - 1820) ومولود بن أحمد الجواد 1246 - 828 لا وغيرهما.

لقد أحس ابن بونا أن تلميذه المجيدري يحاول أن ينتزع منه مكانة في الصدارة العلمية، فصاح به:

على رسلك أربع يابن حيب الل إنما
ومن قدسته نفسه دون غيره

يقدم هذى الناس منا المقدما
رأى غيره التأخير ذاك التقدما

ويخاطب قبيلة المجيدري:

فلا تنكرونى آل يعقوب واذكروا
وحين أحلى منكم كل عاطل

ليالى أجلوما على الناس أظلما
بدرى وأسفى ياردى كل أهيمما

(1) أ. بن الأمين، ص: 279.

(2) م. البرتلى، فتح الشكور، ص: 141.

أما مذهب المجيدري فلا يرى فيه إلا تكفيرا للمسلمين وتطاولا عليهم من قبل
شاب مغرور:

(،،) وقلت: كما ضلت قریش ضللتكم ألا فاسمعوا هذا الفتى المتقدما
قریش قفت أهل الضلال ونحن فى هدى سلف منهاجه قد تقوما (1)

وبدلا من المنحى العاطفى اتخذت ردود تلاميذ المجيدري، لاسيما المأمون
بن الصوفى منحى سجاليا يعرض مذهب المجيدري وأدلته ويظهر ما يراه نقاط
ضعف فى مشهور مذهب الأشعرى المعمول به عند الشناقطة وغيرهم من
الأشاعرة، فيقول المأمون مخاطبا ابن بونا:

ما الدين إلا الذى تسعى لتوهنه أى النبى وأثار الهدى العتقى
لاكل خبط عن اليونان مبتدع قد سن، بين أصول الدين مختلق (2)
تحمى قواعد رسطا ليس تحسبها ديننا، لك الويل، نبهناك فاستفق

وانتصر لابن بونا الجكنى طائفة من كبار تلاميذه، مثل حرمة بن عبد الجليل
العلوى. وفى رد ابن عبد الجليل نوع من التسرية عن الاستاذ المفجوع فى
تلاميذه، ونصح رقيق له، لكى لا ينساق إلى الهجو والمشامة:

أمختار مه فالحال عنك تكلما وكذب ما ترمى به متهمكما
وأفحم من هاجاك لو كان يرعوى فهلا توقيت السباب تحلما
تصامم عن الهاجين صفحا فلم يجد هجاهم إلى تدنيس عرضك سلما
فحسبك تبين الصواب لمنصف وإياك - شىخى - أن تمارى المصمما
وهل أنت إلا رحمة يهتدى بها ويبصر إخوان الضلالة والعماء؟
وهل تضرب الأمثال فى العلم والذكا بغيرك يا نبراس ما كان أظلما
فمن سهل التسهيل بعد صعوبة ومن لخص التلخيص درا منظما؟

(1) الوسيط، ص: (280). (2) نفسه، ص: 217.

(3) ح. بن عبد الجليل، الديوان

وقد ارتقى النقاش بين المجيدري وخصومه إلى مستوى فكري أرفع عندما صاغ المجيدري مذهبه في شكل أسئلة موجهة إلى كافة المشتغلين بعلم الكلام، والمدافعين عنه. فظهرت مؤلفات⁽¹⁾ في رد مذهب المجيدري ونقاشه بصورة هادئة ومنهجية. ولم يصلنا من هذه المؤلفات إلا رسالتان من وضع الفقيه عبد الله بن الفاضل الباركلي اليعقوبي.

2- رسائل ابن الفاضل:

ألف ابن الفاضل رسالتين في الرد على المجيدري، عنوان أولاهما: نصره الوارث في الرد على أبي الحارث، وعنوان الثانية: تحفة التابع السني في الرد على المشايق البدعي.

في الرسالة الأولى رد إجمالي، يغلب عليه الانفعال الناتج عن صدمة ابن الفاضل بعد أن لاحظ «أن هذا الزمان أجرى فيه الباطل وباض، وأفهق الدوايب بالحياض، واستأسد في الخمائيل والرياض، فلما بغى أهله بقلب الحقائق، والتصنع بالأسرار والدقائق، والتعزز بالانتماءات والطرائق، والتأهل من البدع بالاخوات الشقائق، رجوت من الله تعالى أن يرجم شياطينه، ويهدأ أساطينه، ويذل سلاطينه، ويخر عثانينه، ويذوى أفانينه، ويدحض قوانينه. هذا وإنى أقرئ السلام، لمن ينتسب للسنن من الأمة المحمدية وينتدب لنصرتها، وأندبه لها، فقد ورد علينا من ابتغى ارتثاتها، وأراد اجتثاثها، بإبطال الأدلة العقلية، والطعن في علماء الأمة المرضيين، وزعمه أنه أوتى فهما من عدن الله ليس لغيره، وأن العقل لو كان يصح الاستدلال به لما اختلف أهل العقول في المعقولات»⁽²⁾.

ويبدو أن ابن الفاضل في هذه المرحلة من النقاش لم يطلع على مذهب المجيدري عن كثب، ولذلك يحيل إليه بصغة «بلغني، وسمعت، الخ...» فمما بلغه

(1) ومما لم يصلنا منها، نظم في رد مقالات المجيدري وطريقته وذمها محاذيا الابواب الالفية، ذكره صاحب فتح الشكور، ص: 172.

(2) ع. بن الفاضل، نصره الوارث، (الديباجة).

من ذلك أن المجيدري يقول لمن لم يفهم: أوليس يجوز أن يخلق الله لى عقلا أكبر من عقولكم أدرك به أن قدرة الله تعالى تتعلّق بالمستحيل. ويدعى صحبة الجان وأنه لقي أصحابيا منهم⁽¹⁾ وأن تواليف العلماء رضى الله عنهم ونفعنا ببركتهم وحشرنا فى زمريهم بدعة مستقبحة عنده، واتخذها عنده من العربية والتفسير زخرفا لتزييق اقاويله فغر بزخرفه من غر، والعجب من تبعته يقولون نتبعه فى التصوف ويقولون إنه مخطئ فى التوحيد⁽²⁾، ويأخذ ابن الفاضل على المجيدري كذلك أمره الناس بالتقليد والاكتفاء بظاهر القرآن وزعمه تحريم النظر وتسميته السبعة المطالب بسبعة المعاطب وإبطاله الفقه، ثم يضيف «بلغنى أنه قيل له: ماذا نفعل بأحكام الصلاة فزعم بعض أنه قال له: سل الله أن يلقىك مع الخضر ليعلمك أحكام الصلاة. وهو أيضا مقر أنه لا يصلى الوتر والفجر، وكنت أسمع أن من صحب الجن لا بد أن يترك لهم بعض دينه، والله أعلم»⁽³⁾.

ويرد ابن الفاضل فى نصرة الوارث، على ما بلغه من الأقوال المعزوة للمجيدري ردا مختصرا: «أما تعليق الاحكام بلقى الخضر عليه السلام، فمن الخرافات التى لا تحتاج إلى جواب، كيف والخضر لم يدع لقيه إلا النزر القليل من الصالحين» (...) «وأما السنن كالوتر والرغائب كركعتى الفجر فتعود بالله من الاستخفاف بأوامره (...) وأما إنكاره السجود القبلى، وقوله ببطلان صلاة من سجده فمن الولوع ببنيات الطريق للاستغراب (...) وأما التمسك بظاهر كلام أهل الكشف نفعنا الله ببركتهم مما يخالف الكتاب والسنة فذلك قد حذر منه العلماء».

أما الرسالة الثانية وعنوانها: تحفة التابع السنى فى الرد على المشايق البدعى،

(1) فى ترجمة ع. الاهدل لشيخه أحمد بن إدريس الفاسى الحسنى يذكر أن «العلامة المجيدري هو الذى تلقى عنه سيدى أحمد بن إدريس رضى الله عنه الحزب السيفى بروايته عن الفقائى . قطب الجان عن سيدنا على كرم الله وجهه، نبذة يسيرة... بذيل: مجموعة أحزاب... أحمد بن إدريس، ص: 204.

(2) ع. بن الفاضل، نصرة الوارث.

(3) ع. بن الفاضل، نصرة الوارث، م. س.

فقد ألفها ابن الفاضل فيما يبدو بعد أن اطلع على أسئلة المجيدري، ف جاء رده محددا، بحيث أصبحت آراء المجيدري واضحة معروفة، لا يحيل إليها عبارات من باب «بلغنى»، أو «سمعت»، بل يخاطب صاحب الآراء مباشرة بعبارة: «قولك»، ثم يورد نص عبارة المجيدري، مما يجعل هذه الرسالة وثيقة فريدة لا لأنها تقدم صورة واضحة عن آراء مؤلفها ابن الفاضل وحسب، بل - كذلك - لأنها تقدم عرضا أميناً لاغلب آراء المجيدري.

وكمثال نورد الأول من أسئلة المجيدري وجواب ابن الفاضل عنه، فالمجيدري يطلب من أنصار علم الكلام أن يبينوا «بيانا شافيا لا لبس فيه ما هو العقل المراد في قولكم: «لا يصح في العقل، لا يتصور في العقل... الخ...» لأن العقول لا يخلو أن يكون حكمها متفقا أو مختلفا، فإن قلتم متفق فلا حاجة إلى تأليفكم فكل عقل حينئذ يحكم بما يحكم به عقل المؤلف. وبطلانه واضح. وإن قلتم مختلف، وهو الواقع، وهو الحامل لكم على تأليفكم فبأى علامة يعرف العقل المصيب من العقل المخطئ، فيما لم يات في القرآن ولا الحديث (... صريحا؟».

ويرد ابن الفاضل على هذا السؤال معتبرا مضمونه «إيرادات أسئلة سوفسطائية أعاذنا الله تعالى من ملتهم ووقانا مخازي زلتهم، ثم يضيف مخاطبا المجيدري: «قد علم من سؤالك جنوحك إلى العنادية وهم المنكرون لنتيجة النظر العقلي الصحيح (...). والرد عليهم بأننا لم ندع أن كل نظر يفضى إلى العلم، بل المفضى إلى العلم أقله وهو الواقع بشروطه، ثم يضيف بعد فذلكة تظهر براعته في علم الكلام وقواعد المنطق: «.... وأيضا: إبطال النظر إما أن يعلم بالضرورة وهو باطل وإلا لما كان مختلفا فيه بين العقلاء (...). أو بالنظر فيلزم منه إبطال الشئ بنفسه وهو محال،... ثم يستطرد في بيان أوجه الاستدلال من القرآن على وجوب إعمال النظر في الكون وآياته معتبرا حصر دلالة النص القرآني في صريح منطوقها، انتقاصا من بلاغته، مضيفا، وإنما يلزمك أن كل مثل ضرب في القرآن لا يتعدى نفسه، بعد أن ألزمه «أن لا يكون في القرآن مجاز بأنواعه ولا كناية وهذا خلاف الواقع».

ثم يرد على قول المجيدري، إن إيجاب النظر العقلي، والقول إنه أول واجب على المكلف، مع أن مستند إيجابه النقل، فيه دور، فيقول، «أوجبه عليك بالنقل ولا دور، بخلاف ثبوت صفات الأثير بالنقل فإن فيه دورا. وسنبين ذلك بالمثال: فانا إذا فرضنا أن قام قائم وقال: بعثني إليكم من لا نتعاصى على باهر قدرته وقاهر إرادته (...) وثبت أن هذا الفعل المحتدى به لا يتصور من غير هذا المرسل، فقد ثبت المرسل وصدق الرسول من غير توقف على وجوب نظر من عدمه فافترقا. فإذا أوجب المرسل النظر على لسان الرسول، وجب. ولا دور».

كما رد على قول المجيدري إن إثبات النظر العقلي بالعقل نفسه يؤدي إلى التسلسل بإعطاء مثال حسي آخر: «فمن شاهد شيئا من المحسوسات ببصره لا يتصور أن يقال (له): بصرك هذا يحتاج إلى بصر آخر وهلم جرا. والنظر إذا آل إلى الضروري صار ضروريا، ودلالة الأثر على المؤثر دلالة عقلية، ونعلمها بعقولنا. ولا تسلسل».

ثم يؤكد اتهامه للمجيدري بالسوفسطائية لأنه أدعى «أن النظر العقلي الصحيح لا يتوصل به إلى العلم، ولم يقل بذلك سني ولا معتزلي ولا فلسفي بل هو مذهب السوفسطائية. أما غلاتهم فيقولون: نعلم أن لا علم. وهو باطل بالضرورة لتناقضه. وأما العنادية فيقولون إن حقائق الأشياء تابعة للاعتقادات (...) وأما اللأدرية - القائلون لاندري - فحجتهم أن أرباب المذاهب يدعى كل واحد منهم على خصمه العلم الضروري مع أن خصمه يكذبه في دعواه، فقد اشتبه علينا الضروري بما ليس بضروري⁽¹⁾».

ويرد ابن الفاضل - في هذه الرسالة كذلك - على أسئلة المجيدري المتعلقة بالفقه وأصوله، منتقدا تضعيفه حديث «اختلاف العلماء رحمة، ذاكر أن

(1) بان الفاضل، تحفة التابع، م.س.

المقدسى⁽¹⁾ أورده فى الحجة، كما أورده البهقى⁽²⁾ فى الرسالة، كما يستدل باختلاف الصحابة فى الفروع، إذ قال على رضى الله عنه بوجوب تجديد الوضوء لكل صلاة، دون غيره من الصحابة. وخالف ابن عباس رضى الله عنه فى العول وقال: لو درى عمر ما قدمه الكتاب فقدمه أو من آخره فأخره ما عالت فريضته (...). وليس فى الآية دليل على عدم الاختلاف فى الفروع، وإلا لما فعله الصحابة رضوان الله عليهم، وهم أعلم بالآية، وقد اختلفوا عند رأسه ﷺ.

أما تحريم الانتقال من مذهب، إلى مذهب أو الجمع بين بضع مذاهب دفعة واحدة فيبين أن مستند ذلك قاعدة سد الذريعة: «لأنه يؤدي إلى تتبع الرخص، أى إلى الاستخفاف بالدين (...). ولو سوغ هذا لقال لقال رجل: أنا أبيع دينارا بدينارين لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما، وآخر أنا أتزوج من غير ولى ولا شهود، مقلدا فى الولى ولا شهود، مقلدا فى الولى لأبى حنيفة وفى الشهود لمالك، وبدانق مقلدا للشافى. وهذا عظيم المرقع ويؤدي إلى أنك لم تقلد أحدا، ويختم هذا المبحث قائلا: «فهذا وجه تحريم الانتقال من صواب إلى صواب والجمع بين صواب وصواب، لان المجيدرى كان سأل: كيف يحرم الانتقال من صواب إلى صواب، والجمع بين صواب وصواب؟»⁽³⁾.

ومع ذلك فقد ظل سؤال المجيدرى هذا - بصيغة أو بأخرى - ثاويا فى وعى الكثيرين. فقد ظهر أن التيار الباطنى - بمختلف تجلياته - لا يمكن إقصاؤه من الساحة الفكرية، كما أن مكانة الفقهاء - فى ساحة الفكر وميادين الاجتماع - بقيت راسخة رغم التقلبات الاجتماعية والتحولات الثقافية. ويعنى ذلك أن لهذين المشربين الفكرين مشروعيتهما التاريخية والاجتماعية، وصوابيتهما الفكرية.

(1) المقدسى (عبد الغنى بن عبد الواحد، الحافظ، الدمشقى): حنبلى المذهب من كبار علماء القرن السادس، ت: 600 - 1203 م. را: الزركلى: الأعلام، ج 4، ص 34.

(2) البهقى (أحمد بن الحسين)، من كبار المحدثين، ت: 258 - 1066، را. الزركلى: الأعلام ج 1، ص 116.

(3) ابن الفاضل، تحفة التابع، م. س.

فكيف بحرم الانتقال من صواب إلى صواب والجمع بين صواب وصواب؟ لقد كان الكثيرون يطرحون هذا السؤال بصيغة أخرى، فيتساءلون: كيف يمكن الجمع بين الصواب والصواب، ألا يمكن التوفيق بين الصوابين؟ ومع تزايد إلحاح مثل هذه الاسئلة، كان الاتجاه التوفيقى يترسخ أكثر، ويجتذب أعدادا متزايدة من العلماء مما سيحدد الثقافة الشنقراطية لفترة طويلة نسبيا.

- محمد المجيدري: (1) (ت: 1204 - 1790م).

محمد بن حبيب الله - وقد يسمى: حب الله - بن الفاضل اليعقوبى الشمشوى نشأ فى وسط علمى، إذ كان خاله - وهو الذى كفله - من كبار العلماء وكان أخوه أحمد لغويا ضليعا ومن أوائل شيوخه ابن بونا الجكنى المشهور (ت: 1220)، ثم تآقت نفسه إلى التصوف فأخذ عن الشيخ أحمد محمود نجل الفقيه الخطاط (ت: 1196) وخليفته فى تدريس العلوم وبيث وأوراد الطريقة الشاذلية الناصرية. ثم أعمل الرحلة - بعد أن تطلع من علوم بلده - إلى حواضر المغرب الاقصى ومصر والحجاز. وكانت له فى كل هذه المناطق صلوات علمية نجد لها صدق فى بعض الكتب⁽²⁾ والدواوين⁽³⁾ وفى أغلبها إشادة بنبوغ المجيدري فى العلم والحفظ.

(1) ترجم للمجيدري:

- م.ع. بن البخارى، العمران (مخطوط).
- م. بن الأمين، الوسيد، ص: 214.
- م. الامجد، المجيدري، (مرقونة).
- م. عبد الوهاب، ميين الصراط (مرقونة).
- ر. أوفاي، أحمد بن إدريس، ص: 38.

R.S.O: FAHEY. Enigmatic Saint Ahmad Ibn Idris: London. 1990
P. 38.

(2) فهرس الفهارس، ج 1، ص: 298، حيث ينقل الكتانى عن المحدث صالح الفلانى إعجابه بحفظ المجيدري، فاستنتج المستشرق الايرلندى O'FAHEY من ذلك أن صالحا أخذ عن المجيدري: O' fahey: (R.S) Enigmatic Saint... op. cit: p. 36.

(3) ديوان حمدون بن الحاج السلى (مخطوط. الخزانة العامة - الرباط، رقم 383/ د) مشاعرات بين المجيدري وصاحب الديوان الذى يحلى المجيدري بأوصاف من قبيل العلامة المجتهد بإطلاق.

ففى مدينة فاس كانت للمجيدرى صلوات وثيقة بالسلطان العلوى محمد بن عبد الله (ت: 1204 / 1790) ومن أشهر الاخذين عنه، فى مدينة فاس أحمد بن إدريس الحسنى الذى سيصبح ذا شأن كبير (4).

وقد عاد المجيدرى إلى بلده داعيا إلى العودة إلى الأصلين: القرآن والحديث والاقْتصار عليهما ونبذ فقه الفروع وعلم الكلام الأشعرى فأثارت دعوته ضجة فكرية عظيمة.

(1) ع. الاهدل، نبذة يسيرة.... بذيل كتاب أحزاب وأوراد أحمد بن أدريس، ص: 203.